**علاقة الامن الانساني بالتنمية:**

ان استمرار النزاعات العرقية والطائفية وانتهاكات حقوق الانسان خاصة بعد نھایة الحرب الباردة، سببت بتعرض ثلثي سكان العالم لذلك كثیراً، واكتسب القليل من المكاسب الاقتصادية للعولمة. اذن لا بد ان نعود للقاعدة الأساسية التي برزت في التسعينات وھي تحدي على النموذج السائد للاقتصاد الليبرالي في تنمية المجتمع المحلي، وان النمو الاقتصادي غیر كاف لتوسيع خيارات وقدرات الشعب في مجال الصحة والتعليم والتكنولوجيا والبيئة والعمالة وھي اشیاء لا یمكن تجاھلھا. ولا بد من سد الفجوة بین التنمية والامن. المھم ان امن الانسان یشكل جزءاً مھماً من حیاة الناس بكل مكوناتهم، وبالتالي فھذا الأمن ھو ھدف التنمية.

واخیراً فان مفھوم الامن الانساني قد تأثر بالتطور الكبیر الذي حققته اجندة حقوق الانسان على مختلف الصعد، فأصبح شمولي الصفة من خلال ارتباطھ بالإنسان ومختلف جوانب حیاته. اما العلاقة بین الانسان والدولة فلھا صفة الارتباط والمسؤولية المشتركة الدائمة وضمان ان الفرد لیس واقعا تحت خطر التھدیدات الارھابیة المسلحة. لكن إذا اراد الانسان ان یعیش بأمن فلا بد ان ترتبط علاقته ایضاً بمحیطه الاجتماعي والبیئي باستمرار.

**الأمن الإنساني وحقوق الإنسان:**

يتقاطع مفهوم الأمن الإنساني مع المفاهيم السائدة في منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم التي أضحت تُعد جزءاً من هذه المنظومة التي بدأت تدخل جيلها الرابع، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن مدى الاختلاف بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، وطبيعة العلاقة بينهما في ظل إقرار وجود مثل هذا الاختلاف، وقد رأى فريقٌ من العلماء أن الأمن الإنساني يعد جزءاً من حقوق الإنسان في حين يرى جانب آخر أنه على العكس من ذلك حقوق الإنسان هي جزء من الأمن الإنساني، ويذهب فريق ثالث إلى أن مفهوم الأمن الإنساني هو وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي. وقد دفعت بعض النصوص التي تضمنتها الوثائق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان من اتفاقيات وإعلانات الى التساؤل عن مدى إمكانية عد الأمن الإنساني حقاً من حقوق الإنسان كونها تتحدث عن ضمان أمن الفرد بمستوياتٍ مختلفةٍ، أمنه الشخصي وأمنه ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه وأمنه ضمن النظام الدولي الذي يعيش فيه، فالمادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتضمن الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، وكذلك المادة التاسعة من الإعلان نفسه التي تنص على عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه بشكلٍ تعسفيٍ، وكذلك المادة الثانية والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على حق الفرد كعضو في المجتمع في الحصول على ضمانات اجتماعية وضمان حقوقه الاجتماعية والتربوية كّلها التي لا غنى عنه لكرامته وللنمو الحر لشخصيته، والمادة (28) من الإعلان نفسه وكذلك المادة (25) من الإعلان نفسه والمادة (9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة (16) من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان وكذلك المادة (23) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

تمثل هذه الدراسة محاولة من جانب الباحث لتبين أبعاد العلاقة بين الأمن الإنساني

ومنظومة حقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن المفهومين يثيران العديد من الإشكالات

، وبخاصة عند استخدامهما في الدراسات السياسية، آما أنهما يمثلان من وجهة نظر العلمية نموذجا للعلاقة بين الجزء والكل الأشمل، حيث أن حقوق الإنسان تعد بمثابة المفهوم الأشمل والأعم، ويعد حق الإنسان في الأمن أحد الحقوق الأساسية في هذا السياق.

واعتقد أن المفهومين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان يمثلان تطورا مهما في حقل

الدراسات السياسية بوجه عام ،والأمنية والاستراتيجية بصفة خاصة ،ويعود ذلك من وجهة نظري إلى حقيقة أساسية مفادها أن الإنسان يمثل الوحدة الأساسية لقيام الدولة ،ويفترض أن يكون المحور والغاية لجميع السياسات العامة التي تطبق في الدول ،وكذلك المجتمع الدولي ،ومن ثم يجب إعادة الاعتبار إليه فهو المستهدف بالأمن ويمثل تأمينه الوحدة الأساسية للسياسات الأمنية والتي لا يمكن اختزالها، ومن ثم فشعور الإنسان بالأمن يمثل المؤشر الحاسم عند تقييم السياسات الأمنية وقياس الأثر الناتج عنها ،وبالتالي تحليلها صنعا وتنفيذا.

وتمثل دراسة العلاقة بين السياسات الأمنية –من منظور الأمن الإنساني – وحقوق الإنسان مسألة مهمة، ويعد ذلك موضوعا ملحا في ضوء عدة ملاحظات مهمة، وهي:

1-سعي العديد من النظم السياسية الحاكمة إلى تأمين نفسها بصفة أساسية وتلخيص مفهوم الأمن في أمن الدولة أو النظام الحاكم في إطار رؤية سياسية وأمنية ضيقة، حتى صار المواطن يشعر أن السياسات الأمنية للدول تعمل ضده، وليست من أجل زيادة شعوره بالأمن، ومن ثم أصبحت عبئا عليه.

2-حالة عدم التوازن في الإنفاق العالمي ما بين مخصصات التنمية، وبين مخصصات الإنفاق على التسليح، أو تبعات الحروب والاستعداد لها دونما وجود تهديد حقيقي لبعض الدول، وينسحب هذا الوضع من عدم التوازن عند اقتراح موازنات الإنفاق الداخلي، وبخاصة في دول الجنوب أو الدول الأقل في مؤشرات التنمية المختلفة، ولعل أزمة الغلاء وارتفاع الأسعار العالمية عام2008، وضعف الأداء التنموي وقصور سياسات الإنفاق للعديد من الدول مسألة جديرة بالدراسة في هذا الإطار.

3-آثر الكوارث والأوبئة والأمراض التي تعصف بالعديد من الدول، وتؤدي إلى أعداد متزايدة من الوفيات بين البشر على مستوى العالم، وضعف الإنفاق على سياسات مواجهة مثل تلك الأزمات عالميا ومحليا.

4- آثر النزاعات والحروب الداخلية في دول الجنوب والتي يمثل البشر وخاصة المدنيين وفئات مثل المرأة والطفل - ضحية أساسية لهم رغم أنهم ليسوا طرفا فيها ويتوقع أن تتزايد هذه الحروب في العالم في الفترة القادمة ،وذلك لأنها تعود لأسباب هيكلية في سياسات الدول وتقسيم السلطة والثروة وثمار التنمية بشكل غير عادل ، ولعل الصراع في السودان والصومال أمثلة واضحة على تلك النزاعات .

5-تنامي أعداد ما يسمى بالدول الفاشلة، والتي لا تستطيع حماية حقوق مواطنيها أو تلبية احتياجاتهم وفشلها في تأمينهم ضد الحاجة أو ضد الخوف على حد سواء، وعدم قدرة المنظمات الدولية على التدخل لأسباب مختلفة بعضها سياسي، وبعضها خاص بقدراتها أو عدم ملاءمة الأوضاع الأمنية لمثل هذه التدخلات، والنتيجة حالات مزمنة لاختراقات حقوق الإنسان وحالة دائمة من غياب الأمن.

6-المناظرات والمناقشات الراهنة سواء في الأوساط الأكاديمية، أوفيما بين القائمين على السياسات الأمنية، والتي يدخل طرفا فيها نشطاء حقوق الإنسان، بشأن مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن وبين حدود الإضرار بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وذلك في ظل إصدار العديد من الدول لقوانين داخلية لمحاصرة الإرهاب، وكذلك السعي على المستوى العالمي لإصدار هذه القوانين، والتي تراها منظمات حقوق الإنسان مقيدة لحقوق الإنسان، أو تحمي نظم حكم لا تسعى للديموقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.